قضية اليوم

اتفاق على آلية التفاوض... لا على الترسيم: في انتظار رد العدو

الثابت الوحيد في ملف الترسيم البري والبحري على الحدود مع «فلسطين المحتلة» هو أن الاتفاق الذي أعلن عنه جرى على «الإطار» الذي سبق أن حدده لبنان كقاعدة لانطلاق التفاوض. وأن الموافقة عليه أتت من الجانب الأميركي الذي يعمل على ترتيب الاتفاق مع «إسرائيل». لكن يبدو أن واشنطن حريصة على نزع تنازلات جديدة تصبّ في المصلحة الإسرائيلية

ميسم رزق

ماذا يحصل في ملف ترسيم الحدود بين لبنان و«فلسطين المحتلة»؟ ما الذي خفي خلف كلام رئيس مجلس النواب نبيه برّي مطلع شهر آب الماضي عن أن «الأمور وصلت إلى خواتيمها»؟ هل شمل ذلك طريقة التفاوض وآلية الترسيم والأسس؟ لماذا حفلت تصريحات مساعد وزير

تريد «إسرائيل» توقيع اتفاق مع لبنان على إنشاء أنبوب بحري مشترك لتصدير الغاز

الخارجية الأميركي ديفيد شينكر عن الملف بين سطورها التناقض، وبخلاف ما كان متوقعاً، لم يستكمل ما بدأه سلفه ديفيد ساترفيلد الذي انتقل الى تركيا سفيراً لبلاده. ثمّ أعاد الأميركيون جسّ النبض عبر شخصيات قريبة من «العهد» أو مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والوزير السابق جبران باسيل، إذ فاتحتهما السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا بالأمر في أكثر من لقاء، مع وعود بأن «حلّ الملف سيخفف الضغط عن لبنان، وسيكون جزءاً من حل مشكلات لبنان المالية والاقتصادية». ثم جاء تصريح الرئيس برّي لصحيفة «النهار» الشهر الفائت، والذي أكّد فيه أن «المحادثات مع الأميركيين أصبحت في خواتيمها، وأن هذا ما سيُترجم على أرض الواقع بين لبنان والجهات الأميركية المعنية وتتبلور هذه الحصيلة في أول لقاء للطرفين». فتح تصريح بري الباب واسعاً للأسئلة التي لم تجد حتى الآن جواباً واحداً أو واضحاً بسبب تكتّم المعنيين على التفاصيل.

تتقاطع المعلومات حتى الآن حول وضعه على الرفّ، خاصة أن شينكر، بديهية وحيدة، ألا وهي أن ما يُسمى اليوم اتفاقاً هو محصور بالإطار الذي وضعه لبنان كقاعدة لانطلاق التفاوض، أي آلية التفاوض؛ وهي أن يتمّ الترسيم برعاية الأمم المتحدة باعتبارها الجهة الدولية الضامنة للتفاوض بين الدول، على أن يرعى الجانب الأميركي العملية، إضافة إلى التلازم بين الحدود البرّية وتلك البحرية، وتحديد فترة زمنية. وتؤكّد مصادر مطلعة على الملف أن «الاتفاق حصل مع الجانب الأميركي الوسيط، ولا يعني ذلك أن «إسرائيل» قبلت به، ونحن في انتظار ما سيحمله شينكر الذي وعَد بالعودة خلال أسبوعين لاستكمال الاتفاق»، وأن كلامه هذا يدل على أن «الملف متابَع من قبل إدارته وليس مهملاً».

غير أن السؤال الأهم بالنسبة إلى المصادر، هو تزامن العقوبات التي فرضها مكتب مراقبة الأصول في وزارة الخزانة الأميركية على وزيرين لبنانيين سابقين، أحدها خليل، في رسالة واضحة إلى رئيس المجلس. كان المقصود بها الضغط لتحصيل المزيد من التنازلات؛ إذ يُفهم من البيان الذي أصدره المكتب السياسي لحركة أمل رداً على العقوبات وكأنها التقطت إشارة في هذا الصدد، فركزت في بيانها على موضوع الترسيم، مُؤكدة في النقطة الثانية منه أن «حدودنا وحقوقنا السيادية في البحر والبر نريدها كاملة ولن نتنازل أو نساوم عليها مهما بلغت العقوبات والضغوطات ومن أي جهة أتت. وكشفاً للحقيقة، فإن اتفاق السير بترسيم الحدود البحرية في الجنوب اللبناني اكتمل مع الولايات المتحدة الاميركية ووافقت عليه بتاريخ 2020/7/9، وحتى الآن ترفض توقيت إعلانه دون أي مبرر».

(هيثم الموسوي)

وربطت المصادر هذه الإشارة في البيان إلى «وجود ضغوط أو محاولة أميركية للالتفاف على الاتفاق الذي حصل أو ربما إشارات تدلّ على ذلك»، وإلا لما أولت «أمل» هذه النقطة الأهمية لإيصال رسالة واضحة في توقيتها.

وقالت المصادر إن «الولايات المتحدة لا تزال تبحث في هذا الملف عن صفقة فتنسبها لنفسها كإنجاز، وهذا ما يُفسّر عدم إعلان الجانب الأميركي عن الاتفاق حتى الآن بانتظار شيء ما. لأن فرض لبنان لشروطه هو أمر لا تستسيغه «إسرائيل» التي تهدف من الترسيم ليس فقط إلى الحصول على جزء من المنطقة المتنازَع عليها وفقَ خط هوف، الذي يُعطيها مقدار 360 كيلومتراً مربعاً من أصل 860 كيلومتراً يعتبرها لبنان بكاملها ضمن مياهه الإقليمية»، بل أكثر من ذلك، «هي تريد توقيع اتفاق مع لبنان على إنشاء أنبوب بحري مشترك لتصدير الغاز والتخفيف من كلفة تصدير الغاز، وهو ما لن يقبَل به لبنان، لأنه تطبيع اقتصادي يُمهد لعملية أكبر من ذلك». وبانتظار عودة شينكر، تقول المصادر إنه «من غير المعروف إذا ما كان المسؤول الأميركي سيأتي ومعه الحل، أو تسبقه عقوبات على شخصيات لبنانية جديدة تعرقل مسار الملف وتسعى الى مزيد من الضغط في اتجاه تنفيذ ما تريده إسرائيل».

مقالة

حزب الله وأرجحيّة الدورَين الفرنسي والتركي

هيام القصيفي

الحسنة الوحيدة لحريق المرفأ أمس، أنه أعاد تذكير السلطة السياسية والأمنية بأن انفجاراً هائلاً وقع في المرفأ، في الرابع من آب. لأن هذه السلطة ومنذ ذلك التاريخ، لم يعنها من الانفجار عدا عن المساعدات، سوى الاستثمار السياسي. كما أنه مثّل للأطراف التي تضع عينيها دائماً على لبنان مناسبة كي يكون لها فيه موطئ قدم. فتسارعت محاولات الدخول الى بيروت على وقع مبادرات مختلفة الطابع، ومعها دور القوى السياسية في التعامل مع الأزمة السياسية الكبرى، لا مع جريمة المرفأ.

منذ الرابع من آب، لحظة سقوط حكومة الرئيس حسان دياب، أصبح حزب الله في مقدم هذه القوى محلياً ودولياً. بين الكلام عن قصف إسرائيلي وعن دور الحزب في المرفأ ونفي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله له، كانت الأنظار موجهة الى الحزب، وكيفية تعامله مع ملف الانفجار وتداعياته السياسية. جاءت لحظة التدخل الفرنسي لمبادرة سياسية حكومية واقتصادية، لتساهم، رغم أن حزب الله لا يحبذ هذه الرواية، في إعادة تعويم واقع الحزب السياسي على الأقل من جانب باريس. وهي قد تعاملت معه، وخصوصاً في زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الثانية، على قدم المساواة، وحبة مسك فوقها، مع جميع القوى السياسية الأخرى.

صفقة تسمية الرئيس المكلف مصطفى أديب معنيّ بها الحزب تماماً، كما أن الرئيس سعد الحريري وباريس معنيان بها. فالحزب شرع الباب أمام التسمية، وسط رهان فرنسي، من بعض دوائر الإدارة الفرنسية، لا كلها، على أن الحزب سيسهل التأليف، ولو تحت عنوان حكومة جديدة عنوانها انتظار الانتخابات الأميركية وأفق الأزمة مع إيران.

مع زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للبنان إسماعيل هنية، انشغلت الأوساط السياسية المناوئة لحزب الله بالكلام عن تهديداته بإطلاق الصواريخ، من لبنان ضد إسرائيل. لكنّ للزيارة جانب يتعلق بعلاقة حماس وهنية نفسه مع حزب الله، وخصوصاً الشق المتعلق بدور المسؤول الفلسطيني الآتي من تركيا ولقائه رئيسها رجب طيب إردوغان، بعد زيارة ماكرون ولقائه حزب الله، وخصوصاً في ضوء رغبة فرنسا بإبعاد شبح التدخل التركي عن شرقي المتوسط. علاقة هنية بتركيا - مظلة الإخوان المسلمين - وعلاقة حزب الله المعارضة لدور تركيا في سوريا، ويفترض أيضاً في لبنان خصوصاً في ضوء تماهي مجموعات تتحرك ضد حزب الله منذ فترة على الأرض معها، ترسم أسئلة عن توقيت الزيارة

> **حزب الله شرع الباب أمام تسمية أديب، وسط رهان دوائر فرنسية على أنه سيسهل التأليف**

وما سبقها وما يليها، وما يمكن أن يبنى عليها مستقبلاً، علماً بأن الإعلام التركي المحسوب على إردوغان يحفل بأخبار هنية وعلاقته بتركيا وزياراته لها، وبترحيبه بتحويل آيا صوفيا الى مسجد، وانشغل بزيارته للبنان بجدول أعمال حافل.

صحيح أن زيارة هنية مبنية على وقائع فلسطينية، ولقاءه نصر الله محطة أساسية فيها، في الإطار الإقليمي والإسرائيلي، إلا أنّ لها جانباً متصلاً بتوقيت دولي يتعلق بقبول الحزب بترتيب فرنسي للوضع الداخلي. هذا الأمر قد يكون الرئيس سعد الحريري حاول تخطّيه بعدما أشيع عن احتمال لقائه بهنية، واستعيض عنه بلقاء مع النائبة بهية الحريري. كذلك غابت صورة لقاء رئيس الجمهورية ميشال عون مع هنية، وهو ما كانت أجواء وفد حماس قد تحدّثت عنه سابقاً، علماً بأن هنية غالباً ما يجري اتصالات بعون، وآخرها معزياً بشهداء انفجار المرفأ.

وسط هذه الصورة المتشابكة إقليمياً، يصبح دور حزب الله محورياً في ترتيبات الساعات الأخيرة المتعلقة بتأليف الحكومة. لأن شد الحبال الإقليمي سيأخذ مداه في الأسابيع والأشهر المقبلة، وهذا ليس عنواناً يطوى بسرعة نتيجة دخول دول عدة متوسطية ودولية على خطه. لكن الترجمة المباشرة له ستكون عبر ساعات التفاوض المقبلة، وإمكان أن يترجم حزب الله، رغم رسالة العقوبات الأميركية باستهداف أقرب حلفائه، تفعيل خطوطه المفتوحة مع فرنسا، بتسهيل سريع لولادة الحكومة، كي لا تذهب الأوضاع نتيجة ضغط عرّابي الرئيس المكلف الى تصفير مرحلة التشكيل والاعتذار، ما يعني عملياً إطلاق النار على المبادرة الفرنسية، فتنشأ حملة دولية مضادة لتلك التي جرت أخيراً. فباريس رمت بثقلها رئاسياً واستخبارياً في لبنان، واقفة على خط توتر نتيجة دور تركيا وأي رصيد جديد يضاف إليه. وفشلها في بيروت سيعيدها الى الوراء بخطوات سريعة، وإذا ما جرى ذلك، بعد العقوبات الأميركية المرجّحة للازدياد، فهذا يعني أن الحزب فقد عنصر مساعدة أساسياً. في حين أن العكس يجعله لا يفرّط بورقة فرنسية، قادر على الإفادة منها في إطار التضييق الأوروبي عليه، ولا يقطع في الوقت نفسه ترتيبات إقليمية جديدة على المدى المتوسط يحاول من خلالها المفاضلة بين أدوار إقليمية بحيثيات لبنانية لا سورية، ما يفترض من الحزب حرصاً زائداً على العناية بخطواته حكومياً، فلا تأتي ناقصة في المعيار الفرنسي، في هذا التوقيت، بعد خطوة هنية. إلا إذا كان ما جرى في الأسابيع الأخيرة مجرد عملية استطلاعية من جانب الحزب، خارجة عن السيناريو الأساسي بعدم التراخي قبل الانتخابات الأميركية.

تقرير

تقدير الوضع الاستراتيجي لجيش العدو: أعداء اسرائيل مردوعون... لكن حزب الله سيرد!

علي حيدر

يحرص جيش العدو على مواكبة التطورات التي تشهدها البيئتان الاقليمية والدولية المؤثرتان على «الأمن القومي الاسرائيلي». ويحاول في ضوء المستجدات تقديم تقدير الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، أمام المستوى السياسي، ليحدد الأخير خياراته ويتخذ قراراته بالتشاور مع الجيش والاستخبارات. ضمن هذا الأطار، أكمل رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، سلسلة نقاشات داخل هيئة الأركان حول تقدير الوضع الاستراتيجي السنوي، انطلاقاً من الاستعدادات على الجبهة الشمالية، وجولة التصعيد الاخيرة في الجنوب، واتفاق التطبيع مع الامارات العربية المتحدة، علماً بأن تقدير الوضع أكبر بكثير مما قد يرد في وسائل الاعلام التي تخضع في هذا الامر للرقابة العسكرية.

وللافات أنه رغم التقارير الاسرائيلية عن محاولات قام بها حزب الله لاستهداف جنود جيش العدو، وإعلان الحزب نيته الرد، يصرّ الجيش على أن أعداء إسرائيل مردوعون ومترددون، ويستبعد خروجهم الى معركة ضد اسرائيل. لكنه، بذلك، يبقي الحديث عاماً جداً، لكونه لا يميز بين المبادرات الابتدائية وبين الردود على اعتداءات اسرائيل والخطوط الحمر التي قد يؤدي تجاوزها الى ما هو أخطر من المعركة. وفي وقت تؤكد فيه قيادة المنطقة الشمالية امكانية أن يحاول حزب الله تنفيذ عملية تستهدف قتل جندي اسرائيلي، رداً على مقتل أحد عناصره.

وعلى خط موازٍ، يلاحظ حرص لدى جيش العدو على طمانة المستوطنين عبر الإيحاء الى وسائل الاعلام بأن ما يجري على الحدود «لا يتعلق بتوتر كبير، رغم الإقرار بأن أداء حزب الله ينطوي على امكانية حصول تصعيد، لكن ليس بالمستوى الذي يؤدي الى دخول المواطنين الى الملاجئ. ويلاحظ أن هذا التقدير يتجاهل حقيقة أن اسرائيل هي المعتدية، وأن مسار التطورات الميدانية وما إن كانت ستدخل المستوطنين الى الملاجئ او لا، مرتبط باعتداءاتها قبل الرد وبعده.

في ما يتعلق بالجبهة الجنوبية، لدى جيش العدو، أيضاً، تقدير بأن حماس اختارت استخدام البالونات الحارقة في جولة التصعيد الاخيرة، وفي حالات محددة إطلاق الصواريخ، بسبب الخشية من رد الجيش. وهو بذلك يتجاهل السقوف التي يفرضها الجيش على نفسه، تجنباً لردود المقاومة التي تتجاوز المستوطنات الجنوبية أيضاً. وبحسب تقدير الوضع الذي سيقدمه كوخافي، فإن قائد حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، «بحسب خطواته بحذر»، رغم أن اسرائيل لم توافق على قائمة مطالبه الطويلة، باستثناء إضافة 14 مليون دولار إلى المبلغ الذي تقدمه قطر (والبالغ 20 مليوناً)، بحسب ما أوضح موقع «والا العبري». وبين المطالب تحرير أسرى، ودخول عمال (إلى إسرائيل)، والمصادقة على مشاريع، وإعادة إعمار غزة وتوسيع مساحة الصيد.

ويصف التقدير الفترة الأخيرة بأنها «مستقرة»، لكون «المواطنين» يتمكنون من «التجول بمحاذاة حدود الدولة، وهو هدف اسرائيل خلال فترة الاعياد (اليهودية) القريبة». إلا أنه يتجاهل حقيقة أن هذا التحديد مرتبط ايضاً بارتداع اسرائيل عن الاعتداءات، وهو أكثر ما يبرز على الجبهة الشمالية، حيث منع الجيش جنوده من التجول بلباس عسكري، نتيجة المعادلة التي نجح حزب الله في فرضها على المؤسستين العسكرية والسياسية.

وتناول التقدير، ايضاً، الميزة التي تتمتع بها اسرائيل لجهة أنها تقوم ببذل «جهود سرية واسعة لاستهداف تعاظم قوة حزب الله وحماس وتموضع إيران في سوريا»، إلى جانب متابعة البرنامج النووي الإيراني ومواجهة الاحتجاجات الشعبية في الضفة الغربية. لكن ما يجب الإشارة اليه، هو أن هناك كثيراً من النقاش في الداخل الاسرائيلي حول تقييم نتائج هذه الجهود.

وتضمن تقدير الوضع الآثار والفرص التي يمكن أن تترتب على التطبيع مع الامارات، مشيراً الى أن الاتفاق سرّع مسارات سلبية داخل السلطة الفلسطينية، بشكل عام، وفي الضفة الغربية بشكل خاص، رغم في الاتفاق الاماراتي - الاسرائيلي، لكن لا يتوقع حدوث تغيير إقليمي سريع لأنه لا توجد حدود مشتركة بين الدولتين، من دون أن تتناول طبيعة الفرص والمخاطر المشار اليها. ولكن يمكن التقدير أن بعضها يتصل بتقويض الرهان على مسار التسوية داخل الشارع الفلسطيني، ويعزز منطق المقاومة، وامكانية أن ينعكس ذلك لاحقاً على الحراك الشعبي والمقاوم الفلسطيني.

وتوقف تقدير الجيش عند نتائج الانتخابات الاميركية في تشرين الثاني المقبل، لجهة ما قد يؤدي الى تغيير في السياسة الاميركية في المنطقة، وخاصة في إيران وسوريا والعراق. وبحسب تقديرات جهات في جيش العدو، ستكون لنتائج هذه الانتخابات آثار بعيدة المدى، بما فيها حصول «تغيرات دراماتيكية» ستؤثر على إسرائيل أيضاً، مثل القرار الأميركي برفع حظر بيع السلاح المفروض على قبرص، والذي انتقدته تركيا بشدة ومن شأنه أن يؤدي إلى تدهور العلاقات التركية – الأميركية.

> **لا تزال إيران على رأس أولويات المنظومة الامنية الإسرائيلية**

واضاف التقدير أن من شأن فوز المرشح الديمقراطي، جو بايدن، أن ينعكس على العلاقات بين مصر وليبيا، وايضاً تغيير الأداء الروسي في سوريا. وحذرت جهات في المنظومة الامنية الاسرائيلية من أن التغيير في التأثير الأميركي في المنطقة، «قد يبقي إسرائيل من دون قطر، التي تعمل كوسيط وتموّل التهدئة في قطاع غزة». ولفت تقرير موقع «والا» الى أنه الى جانب الحدود الشمالية والجنوبية والتغييرات المتوقعة في البيت الابيض، فإنه بحسب تقدير الجيش «لا تزال إيران على رأس أولويات المنظومة الأمنية الإسرائيلية»، وهي تأمل فوز بايدن الذي تسهل المفاوضات معه، وأن تقديرات الاجهزة الامنية الاسرائيلية تشير الى أنه في حال فوز ترامب بولاية ثانية، فإنه «سيوعز باستمرار العقوبات على إيران للسنوات الأربع المقبلة، وإيران ستعيد حساباتها».

وفي ما يتعلق بجيش العدو نفسه، أشار موقع «والا» إلى وجود قلق داخل المؤسسة العسكرية إزاء تنفيذ الخطة المتعددة السنوات، «تنوفا/زخم». ويعود ذلك الى أن تأجيل الميزانية العامة لا يسمح بتنفيذ مشاريع ومسارات تتطلب الكثير من الموارد بما يتلاءم مع خطة كوخافي. ومع أنه لم يجر إلغاء تدريبات أو تشغيل عملياتي للاحتياط، ولا توجد نيات بفعل ذلك، على الاقل حتى نهاية العام الجاري، لكن الخشية هي من غرباك لاحق يتصل بمنحنى التدريبات التابع بشكل رئيسي من تمدد كورونا.

(هيثم الموسوي)